واقع المقاولة النسوية في الجزائر بين آليات الدعم و المعوقات

The reality of women's entrepreneurship in Algeria between support mechanisms and obstacles

شريف سمية [1]، سعودي زوهير [2] أعراب سعيدة[3]

[1] جامعة مولود معمري تيزي وزو، samucherif2018@gmail.com

[2] المركز الجامعي تيبازة، zohirayoub@hotmail.fr

[3] المركز الجامعي علي كافي تيندوف، arab.sad1982@gmail.com

تاريخ الاستلام:10 /2020/04 تاريخ القبول:07 /2020/09 **تاريخ النشر**: 2021/01/25

ملخص: تطورت مجالات عمل المرأة فبعد أن كان القطاع العمومي هو الوجهة المفضلة لها، و بفعل تغير الظروف السائدة في العالم بشكل عام نتيجة الانفتاح على اقتصاد السوق كان من أبرز نتائج هذا التغيير، إدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية، و يعد قطاع المقاولة النسوية من أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة المقاولة النسوية في الجزائر و تقييمها، بجانبيها، النظري، من خلال النصوص القانونية و مختلف الآليات المكرسة لدور المرأة المقاولة، و التطبيقي، من خلال تقييم فعالية هذه الآليات. فمن خلال بحث هذين الجانبين، يلاحظ،إنشاء و تعزيز العديد من آليات الدعم و المرافقة لمشاريع المقاولة النسوية، غير أن دخول المرأة عالم المقاولة لا يزال يعترضه العديد من العراقيل تتنوع بين عراقيل اجتماعية و عراقيل إدارية و عراقيل ترجع إلى المرأة ذاتها.

كلمات مفتاحية:المقاولة النسوية، آليات الدعم، النشاط المقاولاتي، الريادة النسوية.

تصنيف JEL:,J19,J65

Abstract: The fields of women's work have developed after the public sector was the preferred destination, and due to changing circumstances in the world, this study aims to capture and evaluate the experience of female entrepreneurship in Algeria.Through the research of these two sides, it is noted, the establishment and strengthening of many support mechanisms and accompanying projects for women entrepreneurship, but the entry of women into the world of contracting is still faced by many obstacles that vary between social and administrative obstacles and obstacles that belong to women themselves.

Keywords: Feminist Entrepreneurship; Support Mechanisms; Entrepreneurial Activity; Female Entrepreneurship.

Jel Classification Codes J19,J65

المرسل شريف سمية samucherif2018@gmail.com

1.مقدمة:

يلاحظ المتتبع لمجال عمل المرأة في الجزائر أنه تقليديا، يعد القطاع العمومي هو المجال المخصص للمرأة الجزائرية، ففي حالة اختيارها ولوج عالم الشغل فلن يكون أمامها سوى الوظائف الحكومية، هذه النظرة صحيحة بشكل شبه مطلق ففي الفترة الممتدة من الاستقلال إلى ثمانينيات القرن الماضي ساهمت البيئة المحيطة بالمرأة الجزائرية من ظروف سياسية، اقتصادية و اجتماعية و حتى الإيديولوجية السائدة في ترسيخ هذه الفكرة، فالمرأة العاملة هي بالضرورة هي بالضرورة موظفة قطاع التعليم أو الصحة و غيها من مجالات القانون العام.

لكن الظروف السائدة في الجزائر انقلبت رأسا على عقب في بداية التسعينيات حيث انفتحت الدولة على اقتصاد السوق و بذلت الكثير من الجهود للخروج من عزلتها الدولية كما لعمت العولمة دورا هاما فالجزائر ليست بمنء عن التغيرات و التطورات التي شهدها العالم، تضافرت هذه الظروف لتدفع الجزائر إلى الإقبال على المصادقة على مختلف المعاهدات و المواثيق الدولية المعززة لمكانة المرأة و لعل أبرزها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، و احتراما لالتزاماتها الدولية تبنت الدولة خطاب يدعو إلى احترام المرأة و يكرس مبدأ المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من ولوج الحياة السياسية و الاقتصادية، و على الصعيد التطبيقي تم اعتماد حزمة من الإصلاحات الاجتماعية و السياسية لإدماج المراة في عملية التنمية الاقتصادية.

يعد قطاع المقاولة النسوية من بين القطاعات الهامة التي يعول عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و نتيجة لذلك أنشأت العديد من آليات الدعم و المرافقة لمشاريع المقاولة النسوية.

من خلال هذه المداخلة نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تتمثل آليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر ؟ و ما هي العراقيل التي تعطل تطور المقاولة النسوية؟

فالهدف من هذه الدراسة هو تقييم التجربة الجزائرية في مجال الريادة النسوية، بمعرفة مواطن القوة و الضعف للآليات الموضوعة لتعزيز وجود المرأة المقاولة و دورها في الحياة الاقتصادية.

للإجابة على هذه الإشكالية، لابد من اعتماد المنهجين الوصفي و التحليلي المناسبين لدراسة المنظومة القانونية لدعم المقاولة النسوية، و تقييم فعاليتها على أرض الواقع.

المحور الأول: آليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر

بداية لابد من تعريف المقاولة النسوية، و قد وضعت عدة تعريفات لتحديد مفهوم المقاولة النسوية فعرفت بأنها" :العملية التي تقوم من خلالها مرأة أو مجموعة نسائية بإنشاء واستغلال

الموارد الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك المادية والمالية بطريقة منظمة لتوفير السلع أو الخدمات للسوق (العملاء) لتحقيق الربح" (منيرة، 2007، صفحة 35).

وتعرف بأنها هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرشاد فتصبح مسؤولة عنها ماليا إداريا واجتماعيا كما تساهم في تسييرها الجاري كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية ولإنشاء أو الحصول على مؤسسة وتديرها بطريقة إبداعية ذلك عن طريق تطوير المنتجات ودخول أسواق جديدة" (دخموش، 2005، صفحة 6).

و نظرا لحداثة مفهوم المقاولة النسوية كان من الضروري خلق آليات دعم لمساعدة و متابعة المقاولة النسوية.

قامت الجزائر قصد تطوير المقاولاتية النسوية بإنشاء مجموعة من الهيئات المختصة في هذا المجال و يصطلح عليها آليات الدعم، فقد تعددت الهيئات التي أنشأتها الدولة و لدعم النشاط المقاولاتي مستهدفة مجال الاستثمارات الصغيرة (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و كذا فئة الشباب، إضافة إلى بعض الهيئات غير الحكومية (المؤسسات المالية) مع إبداء ملاحظة أساسية أنه لا توجد هيئات تستهدف حصرا الفئة النسوية ما عدا بعض الجمعيات، تتمثل أهم هذه الهيئات و الآليات في:

1.2الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 (96-296، 1996)، و قد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية إلى إنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات ((SEED)).

2.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 (96-296، 1996)، و قد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية إلى إنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات ((SEED)).

3.2–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشأت وكالة ترقية و متابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993، و منذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية و متابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (لخلف، 2004، صفحة 12)، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الاستثمار التي تنص على أنه "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها".

4.2-صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR:

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5.2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

جهاز القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي و المشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين و الذين ينشطون عموما في قطاع غير شرعي (لعموري، 2017، صفحة 223).

6.2-الحاضنات التكنولوجية:

تعرف على أنها واحدة للتعاون بين الإمكانات "Science Park" تعرف الحديقة العلمية المعرفية لمنتسبي الجامعات و طلبتها من جهة و بين المتطلبات المعرفية العملية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية و الشركات التجارية و الهيئات الخدماتية الأخرى، و على ذلك فإن "الحديقة العلمية" و أقسامها من خلال منتسبيها و طلبتها تسعى لتطوير معطيات هذه المؤسسات و الشركات و فتح آفاق جديدة للعمل و الاستثمار المعرفي المشترك.

تحتوي الحدائق العلمية بالإضافة إلى ما سبق ما يعرف بـ"الحاضنات التكنولوجية" و هي أماكن مخصصة لمؤسسات ترفيهية فيطور إنشاءات تستند "Technologie Incubators" معارف جديدة مقدمة بحوث جامعية، و تأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة و متميزة، و تستطيع مثل هذه المؤسسات الانطلاق بعد فترة الحضانة الأولى إلى العمل على نطاق واسع، مع المحافظة على العلاقة مع الحديقة العلمية للجامعة لتجديد معارفها و اكتساب القدرة على المنافسة المعرفية المستمرة.

7.2-نظام المشاتل و مراكز التسهيل و الدعم للمؤسسات:

مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم و تسيير ظروف الانطلاق و ذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال و غيرها.

تأخذ مشاتل المؤسسات ثلاث أشكال: المحضنة، ورشات الربط، نزل المؤسسات، تتولى إعداد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة.

8.2-المناولة الصناعية:

تعد المقاولة من الباطن نشاطا اقتصاديا ترتبط نشأتها و تطورها ارتباطا و وثيقا بوجود و حركة المؤسسات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة و المصغرة ،حيث أن مجال التخصص هو الذي يولد وظيفة المقاول من الباطن ويعطي الإمكانية للمقاولة من الباطن أن تندمج في برنامج إنتاج مؤسسة أكبر مع بقائها مستقلة (شلوف، 2009/2008، صفحة 87).

انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و تم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية تشتغل بفضل انخراط 600 مؤسسة صغيرة بها، كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دمجها في الأسواق العالمية و ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل و تنسيق نشاطات بورصات المقاولة و الشراكة فيما بينها و تنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة (لعموري، 2017، صفحة 224).

9.2المؤسسات المالية:

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بتزويد المقاولات بالموارد المالية الضرورية لعملية الإنشاء و الانطلاق في النشاط أو توسيعه، و يتم ذلك عن طريق القروض. يعد عنصر التمويل إن لم نقل أهم عنصر في عملية إنشاء أي مقاولة.

تحتل البنوك الجزائرية أهمية كبيرة في تزويد المقاولات المصغرة و المتوسطة بالمواد المالية الضرورية لعملية الإنشاء و الانطلاق في النشاط و إن معظم تدخلاتها التمويلية تتم في شكل قروض (يونس ت.، 2002، صفحة 367).

10–02 :مساهمة قانون الصفقات العمومية في تقديم هامش الأفضلية

يعتبر قانون الصفقات العمومية من القوانين المنظمة لطريقة إبرام الصفقات قصد تلبية احتياجات الطلب العام، ولعل من أبرز الأنشطة التي يرتكز عليها الطلب العام هو مشاريع البناء والأشغال العمومية، والتي تساهم في توفر البنية التحتية لمختلف القطاعات، كما يساهم في خلق مناصب شغل مختلفة.

يعد قانون الصفقات العمومية الجزائري (المرسوم الرئاسي 15-247 كأبرز القوانين المحكمة من أجل تلبية احتياجات الطلب العام، حيث يعتمد على فتح المجال للمنافسة لمختلف المتعهدين قصد تجنب أي تجاوزات قد تتم في هذا المجال، بالإضافة إلى ضمان التنفيذ الحسن لهذه المشاريع .ومن بين العوامل التي تساهم في نجاح المقولات النسويات في إطار قانون الصفقات العمومية هي:

ا–استغلال آلية الملاحق

إنأ برز العوامل التي ساهمت في نجاح وتميز المقاولات النسويات الناشطات في مجال البناء والأشغال العمومية هو درايتهن بمضموم قانون الصفقات العمومية واستغلالهن الحسن لمختلف المواد التي ينص عليها، وإن صح التعبير قراءتهن ما بين الأسطر لمضمون مختلف بنوده، حيث يرتكز القانون على منح الصفقات إلى المتعهد الذي يقدم أقل عرض بعد التأهل التقني، إلا أن هناك بنود مكملة لإتمام انجاز المشاريع خصوصا للأشغال التي قد تظهر دون توقع، ويتم تسوية هذه العملية عن طريق ملاحق.

ب– المشاركة بصفة مؤسسات مصغرة:

من بين أهم المواد التي يحتويها المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام (247/15) و التي تخدم المؤسسات المصغرة،المادة 87 منه والتي تنص على منح 20% من الطلب العام للمؤسسات ، حيث أن هذه المادة تعتبر امتياز لهن مع باقي المؤسسات المصغرة للتقليل المنافسة قصد الحصول على مشاريع انجاز، والتي تدعم ملفهن التقني بشهادات حسن الإنجاز .أي أن هؤلاء المقولات النسويات لهن الحق في المشاركة في المناقصات الوطنية المحدودة من أجل تنفيذ الأشغال في ظل المادة 87، بالإضافة إلى الحق في المشاركة في باقي المناقصات مع باقي المقولات في ظل باقي أحكام قانون الصفقات العمومية. (إلهام، 2015، صفحة 106)

11.2الجمعيات:

تم إنشاء العديد من الجمعيات الداعمة للمقاول النسوية في الجزائر و لعل أبرزها الجمعية الجزائرية السويسرية تحمل اسم (جينيلام ألجيري) مهمتها مرافقه الشباب في المؤسسات الصغير و المتوسطة او المؤسسات المصغرة التي تنشط في مجالات مبدعة، كما أنها تقدم خدمات مجانية على مدى ثلاث سنوات في مجال التسيير الإداري، و التسويق لصالح المقاولين الشباب، وكتكملة لهذه المرافقة التي توفرها هذه الجمعية، و ترمي هذه المبادرة إلى مساعدة الشباب المستفدين من إجراء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تجاوز العقبات القانونية و الإدارية و تلك الخاصة بالتسيير التي تواجهها المؤسسات حديثة النشأة، و يرى أن إنشاء (جينيلام ألجيري) يرمي إلى المساهمة في التقليص من نسبة اندثار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديثة النشأة (شلوف، 2009/2008، صفحة 91).

من بين الجمعيات الناشطة في المجال أيضا، جمعية(ساف) و المسماة أيضا جمعية النساء رئيسات المؤسسات التي تم إنشاؤها في جوان 1993 ، تعمل على مساندة النساء في إنشاء مؤسساتهن الخاصة عن طريق التكوين والإعلام، وكذا مراقبة ومتابعة تنفيذ السياسات المعتمدة من قبل الدولة لدعم المقاولاتية النسوية ،لاستدراك العجز حتى يتماشى محتوى هذه السياسات مع متطلبات السوق، لأوجل ذلك دعت إلى التركيز على تكوين النساء في مجال المقاولاتية، إذ تعمل الجمعية على إدماج المقاولاتية كمادة بيداغوجية في الأطوار التعليمية الثلاث.

وقد شخصت الجمعية المشاكل التي تعيق تطور المقاولاتية النسوية و تعطل مصالح العديد من النساء المقاولات في علاقاتهن بالإدارة، فلخصتها في عدم الاهتمام بترقية الموارد البشرية، ما أدى إلى وقف تقدم العديد من المشاريع الكبرى، لذلك عمدت الجمعية إلى دعم المشاريع النسوية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،(أنساج)و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (حمزاوي، 2018/2017، صفحة 83).

12–02 الجماعات المحلية:

تعمل هذه الهيئات المحلية (البلدية و الولاية و مختلف المؤسسات التابعة لها) بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة محليا وهي المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص المحلي على دمج المرأة اقتصاديا وتشجيعها على ولوج عالم المقاولاتية من خلال:

رفع تقرير شامل حول المقاولاتية النسوية على المستوى المحلي وفي العالم الريفي .

-تحديد وتأييد سياسات دعم المقاولة النسوية على المستوى المحلي و الجهوي .

-التشجيع على تأسيس وترقية بنوك محلية توضع تحت تصرف النساء الراغبات في خوض في مجال المقاولة في المنطقة.

ترقية وتثمين المشاريع والمنتوجات المحلية، لأنّ هذه الأخيرة هي عماد المقاولاتية النسوي و المنبت الرئيسي للتنمية المحلية والممول الرئيسي للجباية المحلية.

-ترقية المعارف من خلال القيام بدورات تعلمية، وتنظيمية حول سبل تطوير الأداء في مجال المقاولاتية النسوية.

-تشجيع النشاطات الّتي تخلق مناصب شغل وثروات محلية، وبالتالي الإسهام في استقرار السكان المحليين، وتدعيم التنمية المحلية .

-إدماج المرأة الماكثة في البيت في المنظومة الاقتصادية من أجل تشجيعها ماديا ومعنويا لدخول مجال المقاولاتية لاسيما قطاع الحرف والصناعات التقليدية .

-تشجيع روح المقاولة لدى المرأة من خلال الإشراف على حملات التحسيس بأهميتها، عن طريق تنظيم الندوات والمحاظرات كما هو معمول به حاليا من خلال قافلة المقاولاتية للشباب الّتي جابت كل ولايات الوطن (حمزاوي، 2018/2017، صفحة 78).

المحور الثاني: العراقيل التي تواجه المقاولة النسوية في الجزائر

يشير واقع المقاولة النسوية في الجزائر إلى أن نسبتها مازالت منخفضة بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة و تتوزع بالخصوص على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية و الخدمات، فيما عرفت مؤخرا توجها نحو القطاع الصناعي و الاستيراد و التصدير و تشير بعض الأرقام المتوفر حول المقاولة النسوية –في غياب إحصائيات دقيقة إلى أن نسبة النساء المقاولات في الجزائر لا تتعدى 6% .

يرجع هذا التدني في نسبة الإقبال على المقاولة لتضافر جملة من المعوقات، حيث تعاني النساء المقاولات في الجزائر من جملة من العراقيل والتي تقف حاجزا أمام نجاح استثماراتهن في المجال المقاولاتي، أبرزها:

1.3 عراقيل اجتماعية بالجملة:

يمكن أن يذكر في هذا الخصوص أكثر من عامل معرقل للمقاولة النسوية مرده أسباب تتعلق بالبيئة و المجتمع منها:

-طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ المتميز بنظرته الدونية للمرأة الناشطة لاسيما إذا تعلق الأمر بقطاعات غير تقليدية للمرأة كقطاع المقاولات، و بالرغم أنه لا يمكن إنكار تطور المجتمع الجزائري بشكل إيجابي بخصوص تقبل دور المرأة في المجال السياسي و الاقتصادي إلا انه لم يصل إلى مرحلة انتفاء التمييز بين المرأة و الرجل.لاسيما في القطاع الاقتصادي.

-صعوبة الوصول إلى السوق إذ تجد المرأة صعوبة في تسويق منتجاتها مقارنة بالرجل لأسباب اجتماعية وثقافية، ولعدم القدرة على اجتذاب الموظفين الأكفاء .

يضاف إلى كل هذا رفض الرجل منافسة المرأة له في القطاعات الصعبة المحتكرة من قبله كقطاع البناء والأشغال العمومية.

-صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية،لأن المقاولاتية مجال صعب، ويتطلب جهدا كبير وتفرغ.

2.3 عراقيل إدارية :

-يكمن العائق الأكبر في بيروقراطية الإدارة وبطء الإجراءات الإدارية المرهقة والتحفظ في أداء المعاملات واستكمال الوثائق في وقتها المحدد بسبب البيروقراطية المفرطة.

-تغلب المنطق الإداري ومطابقة الملف على المنطق الاقتصادي، فهيئات الدعم التي سبق التطرق إليها في المحور الأول هي أولا و أخيرا هيئات إدارية يسيرها أعوان إداريون و ليسوا متخصصين في المجال الاقتصادي.

-العجز المفرط في مجال الاتصال وفي ملائمة إجراءات إنشاء المؤسسات، خاصة فيما يخص التأخر في

الرد بقبول الملف ما يؤخر البدء في إنجاز مشاريعهن في الوقت المرغوب فيه.

-صعوبة حصول النساء على التمويل، بسبب تخوف البنوك من عدم قدرة النساء على تسديد الدين في الآجال المحددة، نظرا لقلّة خبرتهن وتجربتهن في مجال المال والأعمال و تمركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف، وغياب عامل الثقة في قدرات المرأة المقاولاتية.

3.3 عراقيل ذاتية ترجع إلى المرأة نفسها:

-تردد المرأة في ولوج عالم المقاولاتية مقارنة بالرجل نظرا لغياب ثقافة المقاولة، والخبرة والقدوة في هذا المجال، فلا مجال للمقارنة مع القطاع العام الذي يعد الوجه المفضلة للمرأة الجزائرية.

-طبيعة المرأة الفيزيولوجية وظروفها الاجتماعية والّتي حالت دون ولوجها قطاعات ظلّت حكرا على الرجل، و هي القطاعات التي تتطلب جهد بدني كقطاع البناء والأشغال العمومية والفلاحة والصناعة، فجل المشاريع النسائية في القطاع الحرفي و الخدماتي (حمزاوي، 2018/2017، الصفحات 109-110).

.خاتمة:

تساهم المقاولاتية النسوية مساهمة إيجابية في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية على حد سواء، من خلالها تمكنت المرأة من إثبات مما ذاتها وقدراتها القيادية و التسييرية و الاستثمارية، حالها حال الرجال إلا أن المرأة تواجه عدة عراقيل ما يصعب عليها اقتحام مجال المقاولاتية، و بناءا على المعطيات السابقة، فإنه يمكن اقتراح بعض الحلول لتجاوز هذه العراقيل أو على الأقل الحد من خطورتها:

تفعيل ممارسة المرأة لحقوقها الاقتصادية ومشاركتها في المجال الاقتصادي، من خلال تفعيل نظام الحصص(الكوطة) في المجال الاقتصادي و المقاولاتي كما هو الحال في المجال السياسي.

تمكن المرأة من من التعليم المقاولاتي خلال الدراسة الجامعية لخلق خلفية علمية واسعة من الثقافة المقاولاتية لدى الطالبات، إذ يزود التعليم المقاولاتي الطالبات بالمعرفة و يكسبهن المهارات اللازمة من أجل تشجيعهن على العمل المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة.

تدريب النساء في المناطق الحضرية والريفية على خلق فرص الأعمال من أجل تشجيع العمل المقاولاتي لدى النساء، من خلال تيسير وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

إنشاء وتعزيز المراصد الإقليمية لجمع وتحليل ونشر البيانات الكمية والنوعية المصنفة حسب الجنس بشأن الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، بهدف تطوير العمل المقاولاتي النسوي.

تعزيز روح المبادرة لدى المرأة : وذلك من خلال التدريب المخصص حسب احتياجات النساء صاحبات المشاريع، وهذه النقطة تجعل من الممكن الكشف عن العقبات والمشاكل في الإدارة اليومية والعمل على القضاء عليها أو التخفيف من حدّتها عن طريق توفير الحلول اللاّزمة.

التفاعل الدائم بين السياسة الوطنية والجماعات المحلية والمجتمع المدني :و الّتي تعمل في مجال ريادة الأعمال من أجل تعزيز التواصل الذي يظهر كمصدر ثمين للإلهام وتبادل الخبرات بين مختلف الأطراف.

المراجع:

المؤلفات:

- **العربي دخموش،** محاضرات في اقتصاد، المؤسسة مطابع منتوري، قسنطينة 2005 .

-**صبحي تادريس قريضة، محمود يونس،** مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

الأطروحات:

-**لخلف عثمان** "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسلة دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،2004.

-**حمزاوي حسيبة،** المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع،2000- 2016 ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص :سياسات عامة وإدارة محلية، السنة الجامعية 2017/2017 .

-**سلامي منيرة،** التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.

-شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، آلية العلوم الإجتماعية و العلوم الإنسانية قسم علم الإجتماع، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2008-2009.

المقالات

-**ناصر بوشارب، الهام موساوي،** تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء و الأشغال العمومية، مجلة البحوث القانونية و المالية ،جوان 2015، ص ص 93-111.

-**لعموري فتيحة،** "أليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية –العدد الاقتصاد 35 (02) جامعة زيان عاشور الجلفة، ص ص 220-227.

النصوص القانونية:

-مرسوم رئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، ج ر عدد 50، صادر في 20 سبتمبر 2015

-مرسوم تنفيذي رقم 296/96 مؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، ج ر عدد 52، صادر في 11 سبتمبر 1996

الوثائق

[1] Programme de promotion de l'emploi par le développement des petites entreprises (SEED) ;

"L'entrepreneuriat féminin dans les îles de l'océan indien ", Bureau international du travail Genève et Bureau de l'OIT à Antananarivo,